

افتتح أعمال الاجتماع (19) لوزراء العدل في دول الخليج

وزير العدل لـ « الجزيرة » : الجريمة (المعلوماتية) مازالت في النطاق الذي يمكن معالجته



وزراء العدل



وزير العدل خلال افتتاحه الاجتماع



تصوير - عبدالله مسعود

جانب من الاجتماع التاسع عشر

لكل موضوع. وأكد على أهمية التعامل مع الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال بموضوعية تتناسب مع سبق أن حظي به كل موضوع من تحضير ودراسة، الأمر الذي يقتضي منا إعطاء الإخوة أعضاء الوفود من المستشارين والخبراء فرصة للإيضاح والشرح لبعض الجوانب التي تحتاج إلى شيء من ذلك. ثم التقى المدير العام للإدارة القانونية بمجلس التعاون

من هذه الدورة بنتائج نتوج بها اجتماعات لجان الخبراء التي سيقنتا في الدراسة والمراجعة للموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة. وقال إن جدول أعمال هذه الدورة قد اشتمل على خمسة عشر بدأ بعضها انتهت دراسته من لجان الخبراء والبعض الآخر مازال قيد الدراسة والمراجعة في هذه اللجان، وذلك حسبما هو مدون في مذكرات العرض المصاحبة

أكثر من الجوانب التأسيسية المتمثلة في التفويض والوائح التنفيذية وتنفيذ الأحكام وغيرها وذلك بغرض تحويل القرارات إلى واقع عملي. وكان معاليه قد اقترح صباح أمس في قصر المؤتمرات بالرياض أعمال الاجتماع التاسع عشر لوزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج، وأكد أن هذا اللقاء يأتي في مرحلة مهمة تشهدها وزارة العدل في جميع قطاعاتها وذلك بعد صدور نظام القضاء الجديد وصدور المحكمة الملكية بدعم قطاع القضاء بمبلغ سبعة آلاف مليون ريال خارج الميزانية وهي مناسبة مباركة أن نتقدم إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز على ما يحظى به مرفق القضاء من دعم متواصل توج بهذا المشروع الحضاري الضخم.

ونوه وزير العدل بجهوده زلائه وزراء العدل ما لمسته منهم من حرص على خروجنا

« الجزيرة » - وهيب الوهيبي

أكد وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ أن جرائم تقنية المعلومات ما زالت في النطاق الذي يمكن معالجته وتشد معاليه في تصريح خص به الجزيرة على ضرورة تضاضف الجهود والجهات الحكومية للتضييق على أصحاب الأخطاء الفاسدة للحد من سلبيات وخطورة من يستغلون هذا الجانب في أعمال الجريمة.

وأوضح أن تقنية المعلومات الحديثة رافقتها بعض السلبيات التي يتطلب معها محاسبية ومراقبة من يحاول الإخلال بها.

وقال وزير العدل في معرض حديثه لـ (الجزيرة) إن وزراء العدل في دول الخليج سيشرعون في بحث مسودة جرائم تقنية المعلومات في هذا الاجتماع ليكون مشروع نظام فيما بعد.

وأوضح أن مجلس التعاون أصبح في الأونة الأخيرة يحرص على الجوانب التنفيذية

الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة، وزير العدل والشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، الذي يشارك في اجتماعات وزراء العدل لأول مرة بعد تعيينه في هذا المنصب متمنياً له التوفيق والسداد في منصبه الجديد، مشيداً، في نفس الوقت، بجهوده سلفه، معالي الأخ الدكتور: محمد علي بن الشيخ منصور الستري، ومشاركاته الفاعلة في الاجتماعات الماضية.

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أشيد بالجهود الطيبة التي قام بها معالي الأخ محمد بن نخيرة الظاهري، وزير العدل في دولة الإمارات العربية المتحدة، أثناء ترؤسه اجتماعكم السابق.

وأكد السفير النوري أن الاجتماع ينعقد لتابعة وتعزيز ما تحقق من خطوات إيجابية من خلال اجتماعاتكم السابقة والجهود التي تبذلونها لتجسيد التقارب والتكامل بين دول المجلس في المجالات العدلية والقضائية تحقيقاً لطموحات وتطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، حفظهم الله ورعاهم، وتوجيهاتهم الدائمة لتفعيل نجاح هذه المسيرة وترسيخ أطر وآليات التنسيق والتعاون، ودعم مسارات التكامل على مختلف الأصعدة وفي كافة المجالات تلا ذلك جلسات العمل بين وزراء العدل.

لدول الخليج السقير فاروق النوري كلمة رحب فيها بمعالي وزراء العدل في الاجتماع ورفع في هذا الصدد للمقام السامي لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، ورئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون -حفظه الله- وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وإلى حكومة وشعب المملكة العربية السعودية، أصدق مشاعر الأمتان والتقدير لاستضافة المملكة العربية السعودية هذا الاجتماع وللترتيبات المتميزة التي تواكب انعقاده، والشكر موصول لمعالي الدكتور الشيخ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزير العدل، لما أحاط به المجتمع من حفاوة ورعاية كريمة.

ويسعدني في هذا المقام أن أهني المملكة العربية السعودية على صدور نظام القضاء الجديد ونظام ديوان المظالم في إطار مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء الذي يمثل نقلة نوعية أساسية في تحديث أجهزة السلطة القضائية وتعزيز أدائها ومن المؤمل أن يسهم ذلك في تقريب وتوحيد أنظمة القضاء في دول مجلس التعاون، أرحب باسمكم بمعالي